الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سلامة وفاء: أستاذة محاضرة قسم ب

مطبوعة بعنوان:

اقتصاد جزائري

موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية

السنة الجامعية: 2018/2017

الفهرس

مقدمة..... 2-1

الفصل الأول: المرحلة الأولى في العهد الاستعماري

1- النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية (1830-1962).... 03

2-مخطط قسنطينة..... 07

3-خصائص الاقتصاد الجزائري خلال فترة ما قبل الاستقلال..... 09

الفصل الثاني: مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية(1962-1979)

1- مرحلة الانتظار (1962-1966) 12

2- المخطط الثلاثي (1967 - 1969) 13

3- المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) 14

4- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)..... 16

5- اتجاهات المرحلة التكميلية (1978-1979) للمخطط الرباعي الثاني..... 18

6-تقييم مرحلة التخطيط و التنمية للفترة 1967-1979..... 20

الفصل الثالث: مرحلة التحول الارادي للاصلاحات (1980-1986)

1- مضمون المخطط الخماسي الأول..... 23

2-الاصلاحات الاقتصادية الذاتية للفترة (1980-1986)..... 25

3 نتائج المخطط الخماسي الأول..... 33

الفصل الرابع: مرحلة الاصلاحات الاقتصادية (1986-1993)

1-الاصلاحات المستعجلة 1985-1989..... 35

2-التصحيح الاقتصادي و شرطية صندوق النقد الدولي (1989-1993)... 38

الفصل الخامس: مرحلة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي 1994-1998

1- برنامج الاستقرار الاقتصادي(أفريل 1994- مارس 1995)..... 41

2- برنامج التعديل الهيكلي للفترة (1994-1998)..... 42

3- أثر سياسة التعديل الهيكلي للفترة (1994-1998) على الاقتصاد الوطني. 43

الفصل السادس: مرحلة برامج النمو الاقتصادي 1999 إلى يومنا هذا

1- دوافع تطبيق سبياسة الانعاش الاقتصادي وأهدافها..... 46

2- برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004..... 49

3- برنامج دعم النمو 2005-2009..... 55

4- برنامج الاستثمار العمومي 2010-2014..... 60

مقدمة:

انتهجت الجزائر بعد استقلالها النظام الاشتراكي بغرض تحقيق التنمية الشاملة، فباشرت بالقيام بمخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة النمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة.

إلا أن عقد الثمانينات شهد تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية المتمثلة في تدهور معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية وانهيار أسعار المواد الأولية، هذا ما انعكس سلبا على الدول النامية عامة وعلى الجزائر خاصة، التي شرعت في انتهاج سياسة إصلاحية بداية من 1988 بعد استفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1986، هذا ما دفع بالجزائر إلى تبني النظام الليبرالي، الذي تم في ظروف مغايرة خاصة مع صدور مجموعة من القوانين والمراسيم التي تصب في اتجاه تعميق الإصلاح.

كل هذه الظروف تطلبت من الحكومة القيام بمجموعة من الإصلاحات تمثلت أساسا في اللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية، إلا أن هذه الإصلاحات لم ترقى للمستوى المرغوب مما دفع الجزائر إلى اللجوء ثانية إلى صندوق النقد الدولي، فسطرت برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، وتهدف الجزائر من وراء هذه البرامج إلى رفع معدلات النمو وإشراك القطاعات الاقتصادية غير قطاع النفط، في تطوير وتنمية الاقتصاد.

وللتعرف على مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري تم تقسيم هذه المطبوعة إلى ستة فصول أساسية، معتمدين في ترتيب هذه الفصول على المقرر البيداغوجي للمقياس.

حيث يتناول الفصل الأول المرحلة الأولى في العهد الاستعماري لمعرفة الوضعية الاقتصادية للجزائر في هاته المرحلة.

ويتعرض الفصل الثاني إلى مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية (1962-1979) من خلال مختلف المخططات الاقتصادية لهذه المرحلة وإعطاء تقييم لهذه المرحلة الحساسة .

أما الفصل الثالث فقد اهتم بدراسة مرحلة التحول الارادي للإصلاحات (1980-1986) ، هذه الفترة تناسبت مع اجراء المخطط الخماسي الاول.

بينما يتناول الفصل الرابع مرحلة الاصلاحات الاقتصادية (1986-1993) من خلال دراسة الاصلاحات المستعجلة التي تمت خلال المخطط الخماسي الثاني ، ثم التصحيح الاقتصادي و شرطية صندوق النقد الدولي (1989-1993).

في حين اهتم الفصل الخامس بدراسة مرحلة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي (1994-1998) ، وأثرها على الاقتصاد الوطني.

أما الفصل السادس و الأخير فقد اهتم بدراسة مرحلة برامج النمو الاقتصادي 1999 إلى يومنا هذا ، من خلال استعراض أهم برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر.

و في الأخير نرجو أن نكون وفقنا في الالمام بأهم الجوانب المتعلقة بمقياس الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول: المرحلة الأولى في العهد الاستعماري

تمهيد:

تميز الاقتصاد الجزائري خلال فترة ما قبل الاستقلال بهيمنة النشاط الفلاحي، حيث أدت السياسة الاقتصادية الاستعمارية إلى إعادة تنظيم هيكل الاقتصاد الجزائري وذلك بتحويله إلى اقتصاد تابع ومنقول للخارج لخدمة الاقتصاد الفرنسي وتنميته. من خلال جعل الجزائر مصدرا للمواد الأولية، كي تضمن تزويد دواليب انتاجها منها، والاستمرار في التوسع الصناعي، وإيجاد منفد لتصريف منتجاتها.

1 - النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية (1830-1962)

- القطاع الفلاحي:

اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي على الزراعة ، إذ كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي ، في الوقت الذي كان النظام الزراعي الجزائري قبل الاحتلال نظاما شبه إقطاعي وقبلي، إلا أن هذا النظام كان قادرا بشكل أو بآخر على سد حاجة المزارع وحاجة أسرته من إنتاج الأرض ، وقد كان من الطبيعي أن يركز المحتلون الفرنسيون على الاستحواذ على أكبر مساحة من الأراضي الزراعية واستغلالها استغلالاً كاملاً ونقل إنتاجها إلى السوق الفرنسية والمواد الأولية لمصانعها او للاستهلاك المباشر.[1] وترك الاستعمار الأراضي الجدباء للأهالي و في المقابل يعيش 72 % من

[1]: مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الادارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولة البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد 4، العدد 3، ص 224.

الجزائريين على الفلاحة مقابل 16% من الأوربيين، لكن نسبة ملكية الأرض الصالحة للزراعة هي 109 هكتار لكل أوروبي، و 14 هكتارا فقط للجزائري.[1]

تركز إنتاج القطاع الفلاحي على محاصيل الكروم الذي يدخل في صناعة الخمور ومعظم إنتاجه كان ينقل إلى الأسواق الفرنسية . .كما أهتم المستوطنون الفرنسيون اهتماماً كبيرا بزراعة الخضراوات ولاسيما البطاطا والبقوليات ذلك لأهميتها بالنسبة إلى السوق الفرنسية، أما انتاج الحبوب بأنواعها فقد شهد ارتفاعاً واضحاً بعد الحرب العالمية الثانية، والسبب يعود إلى حاجة سكان فرنسا لهذه المادة آنذاك. ومن جهة ثانية كان للمحاصيل الصناعية أهمية كبيرة بالنسبة لقطاع المستوطنين الزراعي، إذ تركزت جهوده على زراعة القطن والتبغ وإنتاج الفلين في الغابات .[2]

ولقد كان الوضع في الأرياف يتسم بخصائص اجتماعية واقتصادية ، أقل ما يمكن أن يقال عنها، أنها غير طبيعية. و أهم هذه الخصائص: [3]

– وجود أقلية من المعمرين الأوربيين الذين استحوذوا على أجود الأراضي و أخصبها ويجنون من استغلالها 78% من دخل الجزائر من الزراعة.

– وجود أقلية (5 % من سكان الأرياف) من كبار الملاك المسلمين الذين يجنون نسبة 13 % من دخل الجزائر من الزراعة.

– اضطرار أغلبية تشكل 95% من سكان المنطقة الزراعية من الجزائريين إلى تقاسم حصة لا تزيد عن 9 % من مجموع دخل البلد من الزراعة.

---

[1] : بلقاسم ميسوم، (2013): سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 1930–1954، مجلة علوم الانسان والمجتمع، (العدد3)، ص 56.

[2]: مساعد أسامة صاحب منعم، مرجع سبق ذكره، 225.

[3] : اسماعيل العربي، (1980): التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، ص 118.

ونتيجة لما سبق فقد ظلت نسبة نمو الإنتاج الزراعي والحيواني الجزائري في المدة من 1880 وحتى عام 1955 نسبة نمو ضئيلة لم تتجاوز 1.5 % سنوياً ، في حين كانت نسبة نمو السكان تجاوزت 1.8 % ، وبالتالي معاناة المجتمع الجزائري في بعض الأعوام من نقص المواد الغذائية الأساسية.[1]

- القطاع الصناعي:

لم تشهد الجزائر تطورا في هذا الميدان، لأن الاستعمار حارب تصنيع البلاد بكل قوة، حتى تبقى مفتوحة في وجه الصناعة الفرنسية بدون قيود أو حدود.[2]

حيث طبقت فرنسا على الجزائر سياسة "عدم تصنيع المستعمرة" فقضت تلك السياسة الاستعمارية على الصناعات اليدوية والحرية كصناعة النسيج والجلود والنحاس والحلي التي كانت مزدهرة في الجزائر، عندما فتحت الأبواب على مصرعيها للبضاعة والسلع الفرنسية المصنوعة، إذ تعرضت إلى ظروف منافسة غير عادلة أدت في نهايتها إلى زوالها، وبقاء البضائع الفرنسية المحتكرة للسوق الجزائرية، كما أخذت فرنسا كدولة استعمارية تركز اهتمامها على عملية استخراج المواد المعدنية وإنتاج كل ما يمكن أن يفيد الصناعة الفرنسية ، كمواد خام أو مواد أولية لتلك الصناعة، فقامت بحفر المناجم مثل مناجم الحديد والفوسفات وربطها بخطوط سكك حديدية إلى الساحل ليتسنى لها تصديرها إلى الأسواق الفرنسية، في حين بقيت اهتمامات الجزائريين أمام هذا الوضع الصعب باتجاه تأمين الغذاء والسكن بحدودهما الدنيا، وإذا ما أردنا

---

[1]: مساعد أسامة صاحب منعم، مرجع سبق ذكره، ص 226.

[2]: بلقاسم ميسوم ، مرجع سبق ذكره، ص 61.

أن نركز على مدى مساهمة الصناعة المحلية والحرف في الجزائر في الدخل الوطني فإنها مساهمة ضئيلة لا تتعدى نسبة 10 % في عام 1955.[1]

- قطاع التجارة:

سيطر المستوطنون الفرنسيون على مجمل نشاطات التجارة في الجزائر، وذلك من خلال سيطرتهم على السوق الداخلية الجزائرية، وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسا، ولقد بدأ تنفيذ عن طريق إصدار القوانين التي وحدت الجزائر مع فرنسا في عامي 1851 و 1867 ، والتي كان الهدف منها عزل الجزائر تجاريا ، تلك القوانين التي حرمت الجزائر من حماية صناعاتها وحرفها الوطنية، التي لم تستطيع المنافسة مع الشركات الفرنسية الحديثة التي كانت تنتج بضائع وسلع ذات جودة عالية وأسعار أقل مما كانت تنتجه الصناعات والحرف الجزائرية، الأمر الذي أدى إلى خنق الصناعة الجزائرية وتدمير حرفها، وبذلك أصبحت السوق الجزائرية مرتعاً للشركات الفرنسية، ومما ساعد على تحقيق ذلك الهدف هو احتكار النقل البحري بين الجزائر ودول العالم من قبل الشركات البحرية الفرنسية. في ظل هكذا وضع، تحقق الهدف الثاني وهو " تصدير رؤوس الأموال "بشكل تلقائي، فالثابت تاريخياً أن العلاقات التجارية بين الدول الاستعمارية مستعمراتها كانت في الغالب، مصحوبة بعجز الميزان التجاري للدولة التي تقع تحت هيمنة المستعمر، ولم تشذ الجزائر عن هذه القاعدة.

ويصل حجم التعامل التجاري للجزائر مع فرنسا إلى 76% ، وتمثل المحاصيل الزراعية العمود الفقري للصادرات الجزائرية ، أما الواردات الجزائرية فتتمثل أساسا في المصنوعات.[2]

---

[1]: مساعد أسامة صاحب منعم، مرجع سبق ذكره، ص 227-228.

[2]: المرجع نفسه، ص 227.

- قطاع النفط:

ظهرت الثروة النفطية الجزائرية وبكميات تجارية مهمة في النصف الأول من القرن العشرين وهو ما كانت فرنسا تفتقد وجوده في أرضها مما زادها تمسكا بالجزائر، بالتزامن مع تصاعد الحركة الوطنية التي تبلورت في ثورة عارمة منذ عام 1954 مما حدا بالسلطات الفرنسية إلى فتح الأبواب أمام الشركات النفطية العالمية للمساهمة في البحث والتنقيب عن النفط الجزائري الذي تركز وجوده في الصحراء الجزائرية بإيجاد ما عرف ب "قانون البترول الصحراوي" عام 1958 الذي نظم عمليات الاستثمار النفطي في الجزائر.[1]

ومنذ اكتشاف النفط في الجزائر سنة 1953 ازداد الاهتمام به من حيث حجم الاستثمارات المنجزة و حجم الإنتاج و كذا حصة المحروقات في الصادرات إلى الخارج.[2]

2- مخطط قسنطينة 1958:

إن أهم وثيقة تنموية تهدف إلى تغيير الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للجزائريين ، هو مخطط قسنطينة، الذي حاولت السلطات الاستعمارية من خلال توجيه اهتمامها لمشاكل الجزائريين، وهذا بسب اندلاع الثورة التحريرية في سنة 1954، وانتهاء الحرب العالمية الثانية.

يتوجه المشروع إلى النهوض بالجزائر وتحديدا الريف الجزائري، الذي كان يعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتتمثل أهداف هذا المخطط فيما يلي: [3]

---

[1]: مساعد أسامة صاحب منعم، مرجع سبق ذكره، ص 241.

[2]: محمد زوزي، (2009): تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلو م التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص104.

[3]: المرجع نفسه، ص96-97.

- **النهوض بالريف:** يكون ذلك بالاعتناء بعدد كبير من سكان الريف، بتنمية قدراتهم ورفع مؤهلاتهم حتى يتمكنوا من بلوغ الاهداف الموضوعة في الخطة، والمتمثلة في :

-استصلاح 50000 هكتار من الأراضي الغابية.

-المحافظة على 300.000 هكتار الموجودة والعمل على استصلاحها.

- تطهير 100.000 هكتار من أراضي المستنقعات وزراعتها.

-بناء سدين كبيرين الأول في ناحية عنابة والثاني في ناحية وهران.

- توسيع مساحة الأراضي المسقية إلى 20.000 هكتار، والعمل على تجهيز سهل عنابة بما يحتاجه من وسائل السقي.

- استصلاح المساحات المسقية المنتشرة على حوالي 60.000 هكتار.

- انشاء من 800 إلى 900 نقطة مياه رعوية في مناطق تربية المواشي، خصوصا مناطق الهضاب العليا.

التصنيع: يعتبر التصنيع الركيزة الأساسية بالنسبة للمخطط خصوصا بعد اكتشاف البترول. إن التصنيع سيحل الكثير من المشاكل الداخلية، من توفير مناصب شغل والاهتمام بالبنى التحتية، اضافة لتطوير قطاع الخدمات المرتبط بالصناعة النفطية

إن التصنيع وفق المخطط يعني انشاء في نفس الوقت ورشات صغيرة ومصانع من حجم متوسط، وفي الأخير المصانع الكبيرة أو المركبات الكبيرة، التي تتطلبها الصناعات القاعدية في الوقت المعاصر.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن الميزة فيها توفر الأيدي العاملة الرخيصة.

ومن أهم المشروعات الكبرى مركب صناعة الصلب في عنابة، ومركز الصناعات الكيميائية في أرزيو ومعمل تكرير النفط في الجزائر و مشروع الفوسفات في جبل العنق.

أما الصناعات الخفيفة التي نص عليها المخطط، فهي تشمل الصناعات الزراعية والغذائية ومواد البناء ومن التوقعات الأساسية التي اشتمل عليها المخطط، أن النفقات الحكومية للأغراض المدنية ستزداد بنسبة 50% خلال الفترة بين 1959-1964.

حركة رؤوس الأموال: في هذا الصدد يذكر التقرير ما يلي : "إن انتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك يضعها في وضع يختلف عن الأوضاع الموجودة عليها بقية البلدان المستقلة، الواقعة تحت مخاطر الصرف في مبادلاتها مع مورديها وزبائنها، فهي مضطرة إلى أن تهتم اهتماما خاصا ودائما بتوازن ميزان حساباتها، حتى في حالة وجود مؤسستي إصدار مختلفتين، تعملان ضمن المتروبول والأخرى على مستوى الجزائر والصحراء، فإن تحويل الأوراق النقدية، يتم بالتكافؤ وبدون أية حدود، وتنقل رؤوس الأموال يتم بحرية مطلقة".

حركة الأشخاص: تتوقع الخطة تنقلات للأشخاص في الاتجاهين عبر البحر المتوسط.

3- خصائص الاقتصاد الجزائري خلال فترة ما قبل الاستقلال:

تميز الاقتصاد الجزائري آنذاك من ناحية تركيبه الهيكلي بخاصيتين: [1]

أ -**سيطرة النشاط الفلاحي** :حيث تمثلت سياسة الاستعمار الفرنسي الاقتصادية في الجزائر بعد الاحتلال في تخصيص هذا البلد في الإنتاج الزراعي، وخلق قطاع زراعي يملكه المعمرون، و الذي بلغت مساحته الكلية حسب إحصاء 1954، حوالي 2.7 مليون هكتار موزعة بين25000 معمر، و هذا في الوقت الذي كانت فيه مساحة قطاع مجموع الجزائريين تقدر بحوالي 5.6 مليون هكتار يملكها حوالي أكثر من 622000 شخص جزائري.

[1]: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزء 1، مرجع سبق ذكره، ص 22-26.

و قد شكل الإنتاج الزراعي أكبر جزء في مجموع الناتج الداخلي الإجمالي الذي بلغ سنة 1953 قيمة 304 مليار فرنك قديم، حيث قدرت حصة القطاع الفلاحي من هذا الناتج بحوالي 58 % و الباقي يمثل حصة الصناعة التي كانت مجرد صناعة استخراجية في الغالب.

و من جهة أخرى، تميزت المبادلات التجارية الخارجية للجزائر قبل الاستقلال بعدم التوازن، و يتضح ذلك من جهة على صعيد معدل تغطية الصادرات للواردات الذي كان عاجزا بنسبة قريبة من38 % حسب أرقام سنة 1954 ، و من جهة أخرى على صعيد التوزيع الجغرافي للمبادلات التي نجد أكثر من 66 % من الصادرات كانت تتجه إلى فرنسا وحوالي 75% من الواردات كانت تأتي منها.

ب –سيطرة طبقة اجتماعية أجنبية على القوى الاقتصادية الرئيسية للبلاد، تصنف هذه الطبقة إلى أربع مجموعات من الرأسماليين هي:

– **مجموعة الرأسماليين الصناعيين** :الذين كانوا يمارسون هيمنتهم على القطاع الصناعي عن طريق تشكيل اتحادات صناعية مثل" بنك الاتحاد الباريسي –ميرابو "الذي كان يسيطر على مناجم حديد الونزة بنسبة 78%.

– **مجموعة الرأسماليين العقاريين** :الذين كانوا يسيطرون على العديد من المساحات الزراعية و المباني مثل" شركة المزارع الفرنسية لتونس "التي كانت تسيطر على سبعة دومينات، و شركة "كيرولي "التي كانت تملك مباني و أراضي زراعية واسعة في سهول متيجة.

– **مجموعة الرأسماليين الماليين** :الذين كانوا يسيطرون على الجهاز المصرفي مثل القرض العقاري للجزائر و تونس الذي هو فرع القرض العقاري الفرنسي.

– **مجموعة الرأسماليين الزراعيين** :الذين يمثلهم الكولون بعددهم المحدود (25000 مالك) و لكنهم قوة اقتصادية و سياسية كبيرة.

و بهذا أصيب الاقتصاد الجزائري بتشوهات ظهرت بمظاهر متعددة منها :

-اختلال العلاقة بين الموارد المادية و البشرية، بفعل قلة الوسائل المادية و ضعف التراكم الرأسمالي(الاستثمار)من جهة، و ارتفاع نسبة الزيادات السكانية من جهة ثانية.

-اختلال الهيكل الإنتاجي المتمثل أولا في ضعف نصيب الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام قياسا بنصيب الزراعة، و ثانيا، تركز كبير لليد العاملة في القطاع الزراعي غير المندمج في اقتصاد المبادلة، و بالتالي اختلال هيكل التشغيل.

-أحادية هيكل التجارة الخارجية المتمثلة في تصدير عدد محدود من الموارد و المنتجات بفعل واقع السيطرة و الاندماج.

الفصل الثاني : مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية (1962-1979)

تمهيد:

لقد شهدت الجزائر أول محاولة جادة في التخطيط الاقتصادي مع أواخر 1966، حيث كان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي محدود لانعدام الاستقرار السياسي، فاعتبرت هذه المحاولة كمبادرة لوضع القاعدة الصناعية الأساسية في التنمية .

و قد عرفت هذه الفترة تنفيذ ثلاث مخططات تنموية : المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني.

1- مرحلة الانتظار (1962-1966)

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك(مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي). تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري. تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية .وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم سنة 1966، و بدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة، وتحل محلها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة.[1]

[1]: كربالي بغداد، (2005): نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، على الموقع الالكتروني: www.webreview.dz/IMG/**pdf**/__4.**pdf**، تاريخ التصفح 30-12-2015.

2- المخطط الثلاثي (1967 – 1969) :

وهو أول مخطط بدأت به الدولة الجزائرية ويقدر الحجم الاستثماري المستهدف تحقيقه بـ 9.06 مليار دينار جزائري ، وقد تم توزيع هذه الاستثمارات بين ثلاث مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها كما يلي :

- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة [1] (6.79 مليار دج) موزعة كما يلي :
- الزراعة : 1.88 مليار دج .
- الصناعة : 4.91 مليار دج .
- الاستثمارات شبه الإنتاجية [2] : 0.36 مليار دج .
- الاستثمارات غير الإنتاجية [3]: 2.01 مليار دج .
- البنية التحتية الاقتصادية : 0.28 مليار دج .
- البنية التحتية الاجتماعية : 1.73 مليار دج .

و الملاحظ أن الجزائر قد أولت مند البداية عناية كبيرة للقطاعات المنتجة، و بشكل خاص قطاع المحروقات الذي بلغت حصته 2.27 مليار دج .

وقد بلغ نصيب الاستثمارات الصناعية نسبة 52.07 % من حجم الاستثمارات المتعلقة بكل القطاعات، أما القطاع الزراعي فقد حقق نسبة 17% ومن هنا تظهر الأهمية التي أعطيت للقطاع الصناعي الثقيل على حساب قطاع الزراعي.

---

[2]: الاستثمارات الإنتاجية : هي التي تؤدي إلى خلق هياكل إنتاج في شكل سلع كالمنتجات الزراعية و الصناعية المختلفة .

[2]: الاستثمارات شبه الإنتاجية : هي التي تؤدي إلى إنتاج هياكل لخدمة الإنتاج مثل : النقل ، المواصلات ، التجارة ، وهي هياكل ملتصقة بالزراعة و الصناعة في سير إنتاجها أو استخدامها للعمل و المواد .

[3]: الاستثمارات غير الإنتاجية: وهي التي يترتب عنها هياكل ذات نشاط اجتماعي أو ثقافي مثل : المستشفيات ، المدارس ، المؤسسات الإدارية ، ..... .

3- **المخطط الرباعي الأول** (1970 – 1973) :

يشكل هذا المخطط الخطوة الأولى لسياسة التخطيط في الجزائر ، وقد أكد على نقطتين رئيسيتين هما : [1]

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد .

- إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي، و اعتباره من أهم عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية .

وقد حاول المخطط الرباعي الأول إبراز هذه الاهتمامات من خلال توزيع استثماراته التي تميزت من جهة بتخصيص حجم مالي معتبر بالنظر إلى الموارد المالية المتاحة ومن جهة أخرى باعتماد برامج استثمارية كبيرة و طويلة الأجل، لأنها ضرورية لتطوير القوى الإنتاجية للمجتمع بأكبر سرعة ممكنة، ويظهر ذلك جليا من خلال الجدول التالي :

[1]: بهلول محمد بلقاسم حسن، (1999): سياسة تخطيط التنمية و تنظيم مسارها في الجزائر ، ج 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص ص 194 – 195.

جدول (1) : برنامج استثمارات المخطط الرباعي الأول

الوحدة: مليار دج

البيان / القطاعات	تكاليف برامج الاعتماد المالي	الترخيص المالي
1- القطاع المنتج	46.84	17.34
الصناعة	37.75	12.40
الزراعة	09.49	04.94
2- القطاع شبه منتج	04.43	01.87
التجارة النقل و الموصلات السلكية	04.43	01.87
3- القطاع غير منتج	17.29	08.54
البنية التحتية الاقتصادية	02.05	01.14
البنية التحتية الاجتماعية	15.24	07.40
مجموع الاستثمارات	28.56	27.75

المصدر: بهلول محمد بلقاسم حسن، (1999): سياسة تخطيط التنمية وتنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص195.

ومن خلال الجدول السابق يتضح بأن حجم الاستثمارات في هذا المخطط أعلى من مثيلتها في المخطط الثلاثي إذ تزيد عنه بأكثر من ثلاث مرات، وقد خص المخطط الرباعي الأول القطاع الصناعي بالأولوية وتشكل تكاليف برامجه الاستثمارية أكثر من 54% من مجموع تكاليف البرامج المعتمدة، وقد وجهت 82% من حصة الاستثمار الصناعي إلى فرع إنتاج وسائل الإنتاج منها 56% موجه لإنتاج موضوعات العمل خصوصا تطوير الصناعة الإستخراجية وبالأخص صناعة المحروقات باعتبارها المصدر الأساسي للحصول على العملة الصعبة،

إضافة إلى تطوير شبكات النقل الغاز الطبيعي و البترول، في حين ظل نصيب الزراعة ضئيل نسبيا و لم يتجاوز 12% من الحجم الإجمالي للاستثمار .

4- المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977):

لقد سجل هذا المخطط أكبر قفزة استثمارية كمية ونوعية وهو ثالث مخطط اعتمدت عليه الدولة مند الاستقلال، و تتلخص الاتجاهات الأساسية العامة لهذا المخطط حول المحاور التالية : [1]

- **تدعيم التغيرات الاجتماعية :** ويقصد بهذا تجنيد نشاط العمل من أجل انجاز عمل التنمية في المخطط الرباعي الثاني، وهذه التغيرات ضرورية جدا لتمكين من السيطرة على أهم وسائل الإنتاج في الاقتصاد الوطني وهو ما يكفل تطبيق التخطيط بمفهومه الاشتراكي .

- **تطوير القاعدة المادية :** فقد اهتم هذا المخطط بتحسين الشروط المادية للمواطنين، فقرر ضمن أهدافه: الطب المجاني، توسيع هياكل التعليم و التكوين، تنشيط سياسة التعريب، ومن أهم توجهاته الأخرى :

- ❖ إعطاء أولوية للتنمية الزراعية في إطار هياكل الثورة الزراعية باستصلاح أراضي و تغير شروط الإنتاج و الاستغلال الزراعي.
- ❖ توسيع القاعدة الصناعية بإعطاء اهتمام جديد لاستغلال الموارد الطبيعية و تحويلها صناعيا، وخلق الصناعات المحققة للتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

حيث أن الاستثمار في الزراعة و الصناعة يهدف إلى تنمية و سائل الإنتاج، و تنمية القاعدة المادية لتطوير المجتمع وهو شرط أساسي لنقل ملكية وسائل الإنتاج إلى المجتمع.

---

[1] : بهلول محمد بلقاسم حسن ، الجزء1، مرجع سبق ذكره ، ص ص 257 – 264 .

– **اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي** : اهتم المخطط الرباعي الثاني ضمن اتجاهاته العامة باللامركزية ، واعتبارها السياسة الناجعة لتحقيق هدف التنمية في المناطق الفقيرة أو المتخلفة و الارتقاء بها بمعدلات نمو سريعة إلى مستوى تطور المناطق الأخرى الأكثر تطورا في المجتمع، و الطريقة التي اعتمدتها سياسة هذا المخطط في تطبيق اللامركزية هي أسلوب المخططات الإنمائية البلدية .

وبالفعل توجد علاقة مباشرة بين اللامركزية و التنمية المحلية لأنها السياسة التي يمكن أن تعكس بصدق وواقعية أكثر مشكلات التخلف المحلي في كل بلدية أو ولاية وهي السياسة اللامركزية التي تعبر عن العلاقة بين الحاجات المحلية المطلوبة من طرف السكان و قرارات السياسات المطبقة، ويكون تطبيق اللامركزية كلما كانت العلاقة قوية بينهما ، وكلما تجاوبت هذه القرارات مع الحاجات المعبر عنها في شكل مطالب أو اقتراحات .

–**التعاون بين دول العالم الثالث** :على الصعيد الدولي يجب على الدولة الجزائرية تقوية التعاون و التشاور بين بلدان العالم الثالث من أجل بناء إستراتيجية مشتركة للتعاون متعدد الأطراف و معالجة مشكلة التبادل الغير متكافئ .

ويعتبر المخطط الرباعي الثاني مخططا ضخما حيث تقدر مجموع الاستثمارات التقديرية له بـ 110.22 مليار معبرة عن زيادة نسبية تقدر بأكثر من 297 % عن مخطط الرباعي الأول، وقد اهتم هذا المخطط اهتماما كبيرا بالصناعة باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الشاملة في المجتمع ، و بالأخص فروع إنتاج وسائل الإنتاج حيث أن التوزيع المالي المعتمد للمخطط كان مركزا أكثر على تنمية قطاع الإنتاج المادي كما يبينه الجدول التالي :

جدول (2): تكاليف قطاع الإنتاج المادي

الوحدة: مليار دج

البيان / القطاعات	تكاليف البرامج الجديدة	تكاليف البرامج الكلية
الصناعة	**14.12**	**31.60**
الصناعة و مؤسسات الإنجاز	**65.35**	**172.75**
التوزيع	**13.84**	**23.65**
البنية التحتية الاقتصادية	**04.08**	**08.20**
البنية التحتية الاجتماعية	**29.08**	**75.10**
مجموع الاستثمارات	**126.47**	**311.30**

المصدر : بهلول محمد بلقاسم حسن، (1999) ، سياسة التخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 266 .

1- اتجاهات المرحلة التكميلية (1978-1979) للمخطط الرباعي الثاني:

تمثل المرحلة التخطيطية الممتدة بين سنتي 1978-1979 مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني الذي انتهت فترته مع نهاية سنة 1977، و المخطط الخماسي الأول الذي بدأ سنة 1980 ، كما أنها مثلت أيضا فترة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني تم خلالها انجاز البرامج الاستثما رية الباقية، و كذا تسجيل إعادة تقييم بعض البرامج سنة سنة 1978.

إن البرامج الاستثمارية المدرجة في سنة 1978 ، والتي امتد تسيير إنجازها أيضا إلى السنة الموالية تتميز بثلاثة خصائص هي:

– الحجم الكبير من البرامج الاستثمارية الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني و الذي يقدر ب 190.07 مليار دج.

– خضوع عدد من هذه البرامج لإعادة التقييم بسبب التغييرات التي حدثت في الأسعار، والناتجة بصفة عامة عن الأزمة الاقتصادية الدولية في العالم الرأسمالي.

– تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية.

قدر مجموع تكاليف برامج الاستثمارات المسجلة أو المعاد تقييمها سنة 1978 ب 96.62 مليار دج، وقد وزعت على النحو التالي:

–الاستثمارات الإنتاجية و شبه الإنتاجية:68.23 مليار دج، وتشكل حوالي71% من مجموع تكاليف برامج استثمارات سنة 1978.

–الاستثمارات غير الإنتاجية 28.39 مليار دج وتشكل نسبة 29% .

وقد تطورت قدرات الإنجاز في الجزائر تحت التجربة المكتسبة ونمو الإمكانيات المادية و البشرية، وهذا ما دل عليه تطور حجم الاستثمارات السنوية الفعلية لمخططات الدولة :فقد زادت من متوسط 3.05 مليار دج في المخطط الثلاثي إلى 9.08 مليار دج في المخطط الرباعي الأول، و إلى 30.31 مليار دج في المخطط الرباعي الثاني، ثم إلى 52.65 مليار دج سنة 1978.

أما استثمارات سنة 1979، فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع ترخيص مالي معتمد في قانون المالية لنفس السنة هو 64.77 مليار دج. [1]

[1]: محمد باقاسم حسن بهلول، الجزء 1، مرجع سبق ذكره، ص 334–338.

6- تقييم مرحلة التخطيط والتنمية للفترة 1967-1979

- الإيجابيات :

لقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي تقريبا بثلاث مرات خلال الفترة (1967 – 1979) حيث انتقل من 40.5 مليار دج ليصل إلى 111.5 مليار دج ، كما سجل الناتج الإجمالي معدل نمو قدر بـ 7.5 % في متوسط سنويا خلال فترة (1970 – 1979) [1] ، وقد سجل ارتفاع مداخيل المواد الخارجية كنتيجة لارتفاع أسعار الأسعار البترول سنة 1973.

و بتتبع تطور الناتج المحلي خلال فترة المخططات، يلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان 7.5% خلال المخطط الثلاثي، ليرتفع من جديد خلال المخطط الرباعي الثاني و يستقر عند معدل 5.7%، وقد ساعد في ذلك ارتفاع أسعار المحروقات و التي تضاعف بـ 4 مرات كما كانت عليه.[2]

- السلبيات :

- هيمنة القطاع الصناعي خاصة المحروقات، و الصناعات الثقيلة مما يؤدي إلى نمو غير متكافئ بين مختلف القطاعات، و تكاليف إضافية كبيرة ساهمت في ظهور اختلالات ماكرو اقتصادية .

- النمو السريع في حجم الاستثمارات السنوي، فقد إنطلق من 3.2 مليار دج، خلال المخطط الثلاثي ليصل إلى 9.2 مليار دج خلال مخطط الرباعي الأول ، ثم 30.3 مليار دج خلال مخطط الرباعي الثاني ليصل إلى خلال

---

[1] :, H . BENISSAD , (1991) : la réforme économique en Algérie , OPU Algérie, P 17 .

[2]:عبد اللطيف بن أشنهو، (1982): التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962 – 1980) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ص 457 .

الفترة (1978) إلى 52 مليار دج [1]، في حين سجلت إنتاجية العمل تراجعا بـ 10% في المتوسط سنويا [2] .

– عجز حساب الاستغلال لدى المؤسسات الاقتصادية و اللجوء إلى التغطية البنكية حيث تحصل المؤسسة بصفة إدارية على قرض قصير الأجل، دون الاعتماد على أي مؤشر لقياس الفعالية الاقتصادية مما أدى إلى ظهور مديونية المؤسسات الاقتصادية .

كخلاصة لما سبق، فإن التسيير الاقتصادي الذي طبقته الجزائر خلال هذه الفترة لم يحقق الفعالية المنتظرة منه، و أدى على المستوى الداخلي إلى ظهور و تطور التمويل بالعجز (الإصدار نقدي) ، حيث مثل 30 % من التمويل الإجمالي للاستثمارات سنة 1977 .

- اعتمدت الجزائر بصورة واضحة على الاقتراض الخارجي من أجل التمويل برامجها التنموية، فخلال الفترة 1967 – 1969 تم تمويل 6 % من مجموع الاستثمارات بواسطة مصادر أجنبية، و ارتفعت هذه النسبة إلى 16 % خلال الفترة (1970 – 1973)، و لتصل في الفترة (1974 – 1977) إلى 22 %، و قد تم تمويل 75 % من التراكم خلال الفترة (1967 – 1978) من القيمة المضافة لقطاع المحروقات و أما 25 % الباقية فقد مولت بواسطة المنتوج الداخلي المتوفر خارج المحروقات ، وقد استهلك القطاع الصناعي 30 % من القروض الخارجية المتحصل عليها خلال الفترة (1971 – 1974) [3] .

و مع غياب قاعدة محلية لتراكم رأس المال خلال الفترة (1967 – 1978)، عرف الاقتصاد الجزائري تبعية لسوق العمل الدولية نظرا للارتباط القوي للقطاع الصناعي بالمدخلات الآتية من الخارج، و سوق المال الدولية ، فقد تم تمويل أغلبية الاستثمارات الصناعية الكبرى بواسطة

---

[1]: عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] : Ammar belhimer , (1998) : la dette extérieure en Algérie, casbah édition , Alger, p75.

[1] : Ammar Belhimer , OP.CIT , P 56

الموارد الخارجية ، بالإضافة إلى تبعيته لسوق البترول و الغاز الدولية نظرا لأن حصول الجزائر على رؤوس أموال أجنبية يتوقف على أداء مبيعات البترول و الغاز، وهو ما أدى إلى تطور المديونية الخارجية و خدمتها بشكل سريع خلال هذه الفترة .

الفصل الثالث: مرحلة التحول الارادي للاصلاحات (1980-1986)

تمهيد:تركزت التوجهات الجديدة في هذه الفترة على الاهتمام بوضع قاعدة اقتصادية لما بعد البترول . كما استهدفت السياسات الاستثمارية الجديدة تحقيق نمو متوازن لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني ، و الاهتمام بالقطاعات المهمشة، ذات البعد الاجتماعي، كالزراعة، الإسكان و الصناعات التي تخلق العمل و تسهل النقل .

و لقد شهدت الجزائر في هذه الفترة على غرار العديد من الدول النامية حركة إصلاحية كانت تهدف من ورائها إلى تحسين الوضع الاقتصادي، و إصلاح الوضع العام و ذلك بإعادة النظر في نهجها التنموي. حيث قامت بسلسلة من الإصلاحات أولها إعادة الهيكلة العضوية ثم تلتها إعادة الهيكلة المالية.

1- مضمون المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

جاء المخطط الخماسي الأول الذي غطى الفترة (1980-1984) حاملا لاستراتيجية تنموية جديدة، ومن الأهداف التي انصب عليها اهتمام المخطط الخماسي الأول في غمرة أزمة دولية حادة اتسمت بتدهور معدلات النمو الاقتصادي و ركود التجارة الدولية، إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم و البطالة ما يلي : [1]

- استكمال إنعاش القطاعات التي لم تعط لها الأولوية من قبل
- تدعيم الاقتصاد الوطني.
- الاهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي للمواطن وتحسين معيشته.

[1]: عبد الرحمن تومي، (2011) : الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 29.

-معالجة الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني أثناء فترة السبعينات.

-الاهتمام أكثر بالهياكل القاعدية ، كالطرق السريعة، الجسور، السدود.....الخ.

و من هنا جاء برنامج فترة (1980 – 1984) ليترجم تغيرا كبيرا في التوجهات الاقتصادية و الاجتماعية، فقدرت الأموال المخصصة للاستثمارات المتوقعة لهذه الفترة بـ : 400,6 مليار دج ، بزيادة نسبية تقدر بأكثر من 263 % عن المخطط الرباعي الثاني، و قد وجه ما يقارب 12 % منه لتغطية البرامج المتبقية من الخطة الرباعية بشطريها، إلى جانب ذلك فقد تقلصت حصة الصناعة بما يعادل 20 % من مجموع الاستثمارات مقارنة بالفترة (1978 – 1980) و إن ظلت مهيمنة بنسبة 38,5 %، و قد تم تحديد الاستثمارات الصناعية على أساس تنمية الصناعة في اتجاه تنمية الزراعة أي تطوير الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج الزراعية مثل العتاد الفلاحي و مواد التخصيب الفلاحية بالإضافة إلى تنمية قطاع البنية التحتية و خاصة فرعي السكن و التكوين، و هي أولوية اجتماعية تتطلب إسناد هذا العمل الاستثماري بالصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج الخاصة بالبناء مثل مواد البناء المختلفة، المواد المعدنية، المواد الميكانيكية و الكهربائية وغيرها، إلى جانب الهدفين السابقين فإن المخطط الخماسي الأول يحدد هدف آخر لتوسيع الطاقة الإنتاجية الصناعية هو إشباع الحاجات الاستهلاكية للعائلات من المواد الصناعية، إضافة إلى أن الصناعة يمكن أن تقوم بدور حيوي في تحقيق التوازن الإقليمي لأنها نشاط إنتاجي لخلق الدخل و زيادته و تنويع مصادره.

كما اهتم هذا المخطط بتنمية القطاع المنتج مباشرة، و قد وجه المخطط حجم الأكبر من هذه الاستثمارات لتطوير وسائل الإنتاج و اعتمد في ذلك على تنمية قطاع الري الفلاحي كوسيلة رئيسية في تطوير طريقة العمل الزراعية [1] .

2- الاصلاحات الاقتصادية الذاتية للفترة 1980-1986.

تستند دراستنا في محاولة تحليل أبعاد الهيكلة التي أتى بها المخطط سواء كانت عضوية أم مالية أم استثمارية.

2-1:إعادة الهيكلة العضوية :

وهي عبارة عن مجموعة من القواعد و الإجراءات التنظيمية التي يتم من خلالها تجزئة المؤسسات العمومية الضخمة ذات الحجم الكبير و المتعددة المهام، إلى وحدات صغيرة أكثر تخصصا. للتحكم أكثر في الإدارة و التسيير وتحقيق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالمراحل السابقة. فإعادة الهيكلة العضوية إستراتيجية اتبعت للرفع من الفعالية و الكفاءة للمؤسسات الاقتصادية[2].

إن أهم دواعي الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية في نظر السلطات، هي مركزية هذه المؤسسات ، وتوسيع مجال نشاطها ، وكبر حجمها، مما استلزم إعادة هيكلتها بأسلوبين

---

[1]: بهلول محمد بلقاسم حسن ، (1999): سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 16.

[2]: عيسى مرازقة، (2006): القطاع الخاص و التنمية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة، الجزائر، ص 116.

متمايزين، حيث يقتصر الأسلوب الأول على إعادة الهيكلة حسب المنتجات، أما الثاني فكان حسب الجهات والمناطق. [1]

و لقد صدر المرسوم رقم 242/80 في 04 أكتوبر 1980 الخاص بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية مهما كان نوعها أو قطاع نشاطها أو النظام القانوني الذي تخضع له. والذي كان مضمونه هو تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني و المواطنين وذلك من خلال:

- تحسين شروط و ظروف تسيير الاقتصاد الوطني.
- التحكم في الجهاز الإنتاجي.
- ضرورة تحقيق المؤسسات نتائج تتوافق مع الأهداف التي رسمها المخطط الوطني.

و بصفة عامة جاءت إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتحقيق الأهداف التالية:

- السعي لتحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاجية من خلال الاستعمال العقلاني للكفاءات البشرية، والتنمية الفعلية لموارد المؤسسة المادية.
- تنظيم العلاقات ما بين المؤسسات سواء في نفس القطاع أو في القطاعات المختلفة.
- الملائمة بين حجم المؤسسة ومستوى عملها و اختصاصها[2].

---

[1]: عبد الرحمن تومي ، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2]: الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980، المتعلق بتطبيق إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، العدد رقم 41، ص 40.

وعلى هذا الأساس فقد قفز عدد المؤسسات من 150 مؤسسة وطنية سنة 1980 إلى 480 مؤسسة مع نهاية 1982.[1]

لقد سارت عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية نحو تحسين التسيير، والتحكم أكثر في نشاطات المؤسسة. وبالتالي رفع كفاءتها وجعل الاقتصاد يواجه الصدمات والتغييرات العالمية بأكثر مرونة، حيث أن هذه السياسة لم تحقق الأهداف المرجوة منها، واستمرت المؤسسات العمومية تعاني من سوء التسيير وغيرها من العوائق على المستويات الإدارية والبشرية و التقنية.

إن سوء التسيير في المؤسسات التي أعيدت هيكلتها، وعدم ارتفاع المردودية حال دون تحقيق المؤسسة لأهدافها، كما أن تدخل الدولة عن طريق المخططات بشكل بيروقراطي في إدارة المؤسسة أدى إلى التسيير السيئ، بتنفيذ الأوامر كما أن الوسائل المستعملة للتوجيه الاقتصادي بين المركز و الإدارة لم تكن مقبولة. وبالتالي لم تعط فرصة للعمال للالتفات حول الإدارة لخدمة المؤسسة، زد على ذلك صعوبة مراقبة المؤسسات من طرف الدولة وجهاز الرقابة.مما أدى إلى تفشي الاختلاسات و التي كانت عواقبها زيادة التكاليف.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك عدة عوامل أخرى ساهمت في فشل إعادة الهيكلة العضوية، وهي مرتبطة بطريقة التسيير و اتخاذ القرارات و كيفية اختيار مسير لها و من بينها:

- عدم الاستخدام الأمثل لطاقات المؤسسة، و أن مؤشرات التقييم لم تكن اقتصادية ومالية، و إنما كانت ذات طابع سياسي و اجتماعي.

[1] : عبد الرحمن تومي ، مرجع سبق ذكره، ص 29.

- التوهم المالي لدى متخذي القرار اللذين كانوا يعتقدون بأنه هناك علاقة مباشرة بين زيادة حجم الاستثمارات و زيادة ربحية المؤسسة.

- غياب التكامل و التنسيق بين المؤسسات العمومية.

- نقص الخبرة والكفاءة لدى الأشخاص القائمين على اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

- غياب عنصر المنافسة، مما جعل هذه المؤسسات لا تعطي أهمية لا لنوعية منتجاتها ولا لتخفيض تكاليف إنتاجها.

لذلك فالمؤسسات العمومية التي تأسست نتيجة عملية إعادة الهيكلة العضوية قد واجهتها عدة صعوبات نذكر منها:

- تحويل الملكيات: إن ضعف النظام المحاسبي السابق وخاصة محاسبة الشركات قد أدى إلى تعطيل نقل الملكية، و لم تستلم 140 مؤسسة القرارات المتعلقة بذلك إلا في نهاية 1989.

- التأخر في انجاز مقرات للمؤسسات الجديدة و كذلك قرارات تحويل الموظفين.[1]

إن الانقسام غير العادي للمؤسسات، والسريع في آن واحد، كان قويا ، حيث وصلت نسبة الهيكلة العضوية ما بين 100% إلى 220 % في ظرف زمني لا يتعدى السنتين (1981-1982)، وهي إجراءات كان لها الأثر الواضح على وضعيتها المالية، حيث بلغت

[1]: عيسى مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 123-124.

مديونيتها مع نهاية 1983 في حدود179 مليار دج، وهو مبلغ يمثل ضعف الناتج الداخلي الخام لنفس السنة (86.8 مليار دج).[1]

2-2: الهيكلة المالية:

بعد تطبيق سياسة الإصلاح الأولى و المتمثلة في إعادة الهيكلة العضوية لجأت الدولة إلى إعادة الهيكلة المالية. من أجل تدعيمها و حتى تنطلق هذه المؤسسات على أسس مالية سليمة. وذلك من خلال تحديد الإختلالات و المشاكل المالية، و أسباب العجز المالي و من تم تحديد الإجراءات التي تتكفل بتصحيح تلك الإختلالات بما يمكنها من الاستمرار و النمو.

تعتبر إعادة الهيكلة المالية ذات أهمية كبيرة في إصلاح مسيرة المؤسسات، فهي عبارة عن خطة متكاملة تضمن نجاح واستمرار المؤسسة و الخروج بها من المشاكل و الإختلالات المالية التي تعاني منها بهدف إعادة التوازن المالي، وتحسين موقف السيولة. بالإضافة إلى خفض مستوى المديونية إلى مستوى يمكن للمؤسسة من مواجهة أعباء الديون وفي تحقيق التوازن المالي[(2)].

ولقد كانت هناك أسباب كثيرة وراء عملية إعادة هيكلة المؤسسات المالية، يمكن حصرها في النقاط التالية:

- **المردودية المالية السلبية:** والتي نتجت عن:

[(1)] : عبد الرحمن تومي ، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[(2)]: عبد المطلب عبد الحميد، (2009): المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي و العشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 133.

– التحديد المسبق للأسعار من طرف الدولة ، دون مراعاة أسعار التكلفة الحقيقية للمنتوج. وهذا ما أثر على الأموال المخصصة لإعادة تمويل عملية الانتاج مرة أخرى (التمويل الذاتي).

– الضغوطات الضريبية ، والتي طالما عانت منها المؤسسات والتي زادت من احتياجات الخزينة.

– عدم وفاء المتعاملين بالتزاماتهم تجاه المؤسسة في الآجال المحددة، مما ساهم في احداث خلل في دورة الاستغلال للعملية الانتاجية الواحدة.

– **التزايد المستمر لمديونية المؤسسة:** كان تمويل مراحل دورة الاستغلال يتم عن طريق القروض، وبما أن المؤسسة لا تحقق عوائد مالية ، تتناسب مع آجال تسديد تلك القروض، تلجأ بذلك إلى طلب قروض أخرى لتغطية الديون السابقة، وفي الواقع يعتبر هذا المشكل من بين الدواعي الرئيسية لإعادة الهيكلة المالية. [1]

إن اتساع دائرة الهيكلة المالية، والسرعة التي عرفتها (في أقل من سنتين) ومع ضعف التأهيل للإطارات المالية للمؤسسات، وشبه انعدام للحافز جعل من هذه العملية تتسم بعدة فجوات.يمكن الاستشهاد على ذلك بحالة المؤسسات التي أعيد هيكلتها، حيث ورثت حالة من التسيير لأموالها بدون ضمان (على المكشوف)، ولمدة سنتين بالنسبة لرقم أعمالها، وتمول بواسطة قرض يرحل لمدة خمس سنوات، مع اعفاء لمدة سنتين.

وجدت المؤسسات المهيكلة نفسها ملزمة بتعويض لثلاث ي ما يعادل 80% من رقم أعمالها، ولنفس الحساب (على المكشوف) أما المتبقي فهو عبارة عن تكاليف استغلال (مواد

[1]: الطيب داودي، ماني عبد الحق،(2008): تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة المفكر، العدد3، جامعة بسكرة، ص138.

أولية، يد عاملة، ضرائب ورسوم ،....الخ)، كما عليها أن تدفع هذه النسبة، بالإضافة إلى إلزامية دفع الديون الخارجية.[1]

إن إعادة الهيكلة المالية كانت تهدف إلى تطوير الاقتصاد الوطني من خلال تحسين القطاع الإنتاجي، عن طريق الرفع من معدلات المردودية و الإنتاجية. إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق و بقيت المؤسسات العمومية على نفس وتيرة أدائها ولم تتحسن النتائج. مما دفع بالسلطة إلى التفكير في نمط آخر للتسيير تمكنها من إعادة تنظيم الجهاز الاقتصادي على أسس جديدة.

2-3 – هيكلة الاستثمارات:

لقد عرف توزيع الاستثمارات تحولا سريعا في الفترة ما بين 1980-1984، حيث كان الاهتمام الأكبر في إطار المخطط الخماسي الأول، هو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إذ كان القطاع الأكثر تضررا ، هو القطاع المنتج المتمثل في الفلاحة، بما فيها الري، والصيد البحري والغابات وكذا قطاع الصناعة، والبناء و الأشغال العمومية، حيث تدحرج الوزن الاستثماري بشكل ملحوظ لهذه القطاعات.

إن هذا التعديل في توزيع الاستثمارات، راجع بالأساس إلى كون السياسة الاقتصادية الجديدة قد تبنت هدفين ضمن أولوياتها الرئيسية، إذ يتضمن الأول الاستعمال الأفضل للجهاز الانتاجي القائم (معدل استغلال الطاقة بين 40% إلى 50%)، أما الثاني فهو توجيه الاهتمام أكثر إلى تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية.[2]

وهو السبب الذي أدى إلى رفع متوسط وزنها الاستثماري من 30.9 % في الفترة (1967-1979) إلى 50.4 % في الفترة (1980-1984).

---

[1]: عبد الرحمن تومي ، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2]: المرجع نفسه، ص 32.

وقد تقلصت استثمارات القطاع المنتج من 78.2% للفترة (1967-1973) إلى حدود 53% للفترة (1980-1984).و هو ما أدى إلى التأثير بوضوح على معدل تغطية الواردات والصادرات، حيث لا تمثل هذه التغطية للعامين 1983 و 1984 سوى 2.3 و 2.7 % على التوالي ، وهذا يعني أن الصادرات الصناعية خارج المحروقات ، لا تغطي سوى هذه النسب المذكورة من الواردات لهذه الصناعات. [1]

2-4: سياسة الانفتاح على الاستثمار الخاص:

لقد شهدت سياسة الاستثمار منعطفا جديدا مع بداية 1980، وفقا للإستراتيجية التنموية الجديدة، المرتكزة على اللامركزية في النشاط الاقتصادي مع إ شراك القطاع الخاص فيها.

وفي هذا الاطار تم اصدار القانون 11/82 الصادر في 21 أوت 1982 المرتبط بالاستثمار الوطني الخاص، تم فيه تحديد القطاعات المفتوحة للاستثمار الخاص، وركز هذا القانون على كيفية تأسيس الشركات المختلطة، مع تقديم مزايا جبائية للشريك الأجنبي، ويشترط القانون 82-13 الصادر في 28 أوت 1982 على عدم زيادة نصيب الطرف الأجنبي عن 49% من رأس المال الخاص الوطني من هذه الشراكة. [2] ولقد تم بموجب هذا القانون إقصاء رأس المال الخاص الوطني من هذه الشراكة، مع أن الضمانات لم تكن كافية لإقناع المستثمرين الأجانب . فكانت النتائج المحققة جد محدودة ، إذ تم تسجيل إنشاء شركتين مختلطتين فقط بين سنتي 1982 و 1986.وهو ما يؤكد على أن هذا القانون ظل يعتبر مقيدا من وجهة نظر المستثمرين الأجانب، ولم ينتج عنه تزايد الاستثمار الأجنبي.

---

[1]: عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص33-34.

[2]:Y.BOUDJNAH ,(2002) : Algérie décomposition d'une industrie.la restructuration des entrprises publiques(1980-2000) l'état en question , éd :Harmattan, France, p 55.

3- نتائج المخطط الخماسي الأول:

لقد أسفر انجاز هذا المخطط على نتائج اقتصادية و اجتماعية يمكن تلخيصها كما يلي:

-حددت الدولة مبلغ (400,6 مليار دج) للإنفاق على البرامج الاستثمارية و تمثل هدفا رقميا للانجاز في نهاية سنة 1984 و تدل حصيلة تنفيذ المخطط الخماسي الأول أن حجم الانجاز في نهاية هذا العالم قد بلغت قرابة (345 مليار دج) و هو ما يدل على معدل انجاز بنسبة 86 %.

- تحقيق معدل نمو سنوي للإنتاج الداخلي الإجمالي يقدر بـ 6,8 % و هذا المعدل هو أقل من الهدف المحدد و هو 8,2 % أي بنسبة 27 % تقريبا، و هذا راجع إلى حالة السوق الدولية للمحروقات من جهة، و إلى الجفاف الذي أضر بالإنتاج الفلاحي من جهة أخرى [1] ، و قد سجل أعلى معدل نمو في الصناعة نسبة 9,5 % و يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 8,6 % ، بينما سجلت الفلاحة معدل نمو سنوي ضعيف جدا هو 1,2% .
- من خلال المخطط الخماسي الأول تم إعادة توزيع الناتج الداخلي الإجمالي بين الاستهلاك و الاستثمار لفائدة الاستثمار لدعم التنمية الاقتصادية، و التخفيف من الالتجاء إلى التجارة الخارجية في بعض الحالات الاستهلاكية، و لقد سجلت هذه السياسة نتائج حسنة على صعيد تحقيق التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك و يظهر ذلك من خلال انخفاض حصة الواردات من السلع و الخدمات من قيمة المواد الكلية بين سنة 1979 و سنة 1984 و ذلك من 2,7% إلى 21,4% .

---

[2]: بهلول محمد بلقاسم حسن ، الجزء2، مرجع سبق ذكره، ص 127 .

و خلال الفترة (1980 – 1984) تطور الميزان التجاري بحيث سجل تحسن معتبر في قيمة الصادرات بالنسبة إلى قيمة الواردات ، حيث ارتفع الفائض من 4,4 مليار دج إلى 13,8 مليار دج سنة 1984، و الملاحظ أن هيكل الصادرات واقع تحت هيمنة المحروقات بنسبة عالية بحيث تقدر بـ 97 % من قيمة السلع المصدرة، و قد سجل المخطط تطورات هامة على صعيد هيكل صادرات و المحروقات نفسها حيث تعبر عن توازن جيد يتمثل في انتقال حصة البترول الخام من هذه الصادرات من 70 % إلى 25 % سنة 1983، و انتقال حصة المواد المصفاة من 10 % إلى 21 %، و حصة الغاز الطبيعي من 11 % إلى 29 %، و حصة الغاز المكثف و المميع من 9 % إلى 25 % [1] .

[1]: بهلول محمد بلقاسم حسن ، الجزء 2 ، مرجع سبق ذكره ، ص129.

الفصل الرابع: مرحلة الاصلاحات الاقتصادية (1986-1993)

تمهيد:

شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، ومنها ضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية، وانعكس ذلك على الدول النامية ومنها الجزائر، والتي عرفت مشاكل اقتصادية كبيرة بعد استفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1986، مما اضطرها لانتهاج سياسة اصلاحية شملت الفترة 1986-1993.

1-الاصلاحات المستعجلة (1985-1989)

تعتبر هذه الفترة من أصعب الفترات وأحرجها منذ الاستقلال، لما آلت اليه أوضاع البلاد من شح في السيولة، وتراجع في النمو، وارتفاع مستوى الضغط الاجتماعي ، وكان على الحكومات المتعاقبة أن تعمل على توقيف هذا الانهيار، غير أنها مهمة باتت مستحيلة، فكانت الاتفاقيات السرية مع الهيئات الدولية، أو ما يعرف بشرطية صندوق النقد الدولي.[1]

من المفيد الاشارة إلى أن هذه الفترة من الناحية النظرية، هي تطبيق للمخطط الخماسي الثاني تميز هذا المخطط بشمولية مشاريعه لكل قطاعات النشاط الاقتصادي، فبلغت الاستثمارات المتوقعة لهذه الفترة 550 مليار دج أي بزيادة قدرها 37,5 % كما كانت عليه في الخطة الخماسية الأولى.

شكل المخطط الخماسي الثاني، مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، و لقد كانت هذه الخطة تهدف إلى تطوير الصناعة الصغيرة و المتوسطة مع تنظيم مشاركة

[1]: عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 48

فعالة للقطاع الخاص في تنميتها، دعم و توسيع الانتاج من أجل تلبية حاجيات السكان والتحكم في التوازنات الخارجية.[1]

غير أن تطبيق هذه الخطة عرف صعوبات كبيرة نتيجة استفحال الأزمة الاقتصادية العالمية، وانخفاض أسعار البترول، إضافة إلى إنخفاض قيمة الدولار باعتباره العملة الرئيسية في المعاملات التجارية مع الخارج مما انعكس على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية.[2]

فقد ظهرت فكرة الاصلاحات بشكل جلي بعد هزة البترول مباشرة ، حيث حاولت الدولة تطبيقها خارج صندوق النقد الدولي ، والبنك العالمي والتي نوجزها في النقاط التالية:[3]

-إعادة النظر في طرق التخطيط نحو لامركزية أكثر.

-استقلالية المؤسسات العمومية (لامركزية قطاعية)

-خوصصة كلية للقطاع الفلاحي ، وذلك باستحداث المستثمرات الفردية و الجماعية.

-إلغاء احتكار التجارة الخارجية المتعلق بالتموين الموجه للإنتاج

- إعادة تنظيم التجارة الخارجية.

-إدخال آليات جديدة لانعاش الصادرات .

-إصلاح المنظومة البنكية والنقدية .

- إصلاح المنظومة التشريعية، وإعادة النظر في الاستثمارات الخاصة .

- إصلاح تشريع العمل.

---

[1]: زايد مراد، (2006): دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق – حالة الجزائر–، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع تسيير، جامعة يوسف بن خذة الجزائر، الجزائر، ص 73.

[2] : مدني بن شهرة، (2009): الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص171.

[3]: عبد الرحمن تومي ، مرجع سبق ذكره ، ص50.

-إصلاح المالية المحلية.

- وبكيفية أكثر شمولية، البدء في التنفيذ التدريجي لآليات السوق المفتوح، ترافقها سياسة نشطة لمعدل الصرف.

غير أن نتائج هذه الاصلاحات جاءت مخيبة للآمال، بل كرست استمرارية التدهور الاقتصادي والاجتماعي.فقد تراجع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 7.52% سنة 1985 إلى -0.6 % سنة 1986 و -1.4 % سنة 1987 ثم -2.9 % سنة 1988 متأثرا بالانخفاض الكبير للواردات، التي تراجعت قيمتها بالأسعار الجارية من 59.3 مليار دينار جزائري سنة 1985 إلى 50.8 مليار دينار جزائري سنة 1986 ثم 40 مليار دينار جزائري سنة 1987. [1]

وكنتيجة لهذا التراجع لمعدل النمو الاقتصادي فقد تقلصت مناصب الشغل المستحدثة إلى 60000 منصب مع نهاية عام 1988، بعدما كانت في حدود 122000 وظيفة سنة 1985.

وإذا ربطنا هذا التطور السلبي للنمو الاقتصادي بالتطور السكاني الذي سجل نسبة 3.2 % لنفس الفترة، نحصل على ما يسمى بالتخلف الاقتصادي، وبنسب متزايدة للسنوات (86،87،88) على التوالي.

ونتيجة لكون الاقتصاد الجزائري، مرتبط بأسعار البترول ، فقد نجم عن ذلك انخفاض في معدلات الاستثمار السنوية، خاصة إذا عرفنا أن تمويل هذا الاستثمار يعتمد على الواردات بنسبة تزيد عن 70%، إذ يتم الدفع فيها بالعملة الصعبة.[2]

كما شهدت هذه الفترة تحمل الجزائر لأعباء جديدة لتمويل خدمة المديونية ، مما أدى إلى ارتفاع العجز المالي و العجز التجاري لميزان المدفوعات، و ظهرت المحصلة النهائية في

---

[1] : أحمد دبيش، نسيمة أوكيل، (2014): الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العدد65)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 159.

[2]: عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص51.

صورة ضغوطات شديدة على احتياطات الصرف ، مما أدى إلى انزلاق كبير في سعر صرف الدينار ، الذي انخفض بنسبة 103 % مقارنة بالدولار خلال الفترة (1987–1990) . [1]

2- التصحيح الاقتصادي وشرطية صندوق النقد الدولي (1989-1993)

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، و لعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة و زيادة حدة التضخم و ارتفاع حجم البطالة و نقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين و ما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع و الخدمات و بالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي، و كل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلالات السعرية و إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق و سياسات التحرير.

ولقد بدأت السلطات العمومية منذ بداية التسعينات بتطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع، مما يعتبر تراجعا عن سياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاثة عقود و التي ركزت على أهمية القطاع العام في عملية التنمية و إتباع سياسة حمائية موجهة للداخل بالإضافة إلى سياسة الدعم الواسع، الأمر الذي نتج عنه في النهاية اختلالات اقتصادية كبيرة. (2)

---

[1] : Hocine Benissad , O P. CIT , p 106

[1] : بطاهر علي ، (2004): سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد01)، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ص ص 179 . 180 .

وبناء على ذلك، حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياستها الإصلاحية من خلال موافقة كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة هيكلة جزء من الديون في السابق ثم إعادة جدولتها اعتبارا من 1994، و قد لجأت الجزائر لهاتين المؤسستين الدوليتين نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد و عجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي ، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80 % من حصيلة الصادرات .

أ- **برنامج التثبيت الاقتصادي الأول:** أبرمت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي (STANDBY 1) في 30 ماي 1989 والتزمت بتحقيق الشروط التالية: [1]

*إتباع سياسة نقدية حذرة وأكثر تقييدا.

*تقليص العجز في الميزانية العامة.

*متابعة خفض سعر الصرف (تخفيض الدينار مقابل الدولار).

*العمل على بداية تحرير الأسعار.

وعلى ضوء هذه الاتفاقية تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري. فبدأت خلال عام 1989 أول خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع والخدمات الأخرى .حيث تم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها.

---

[1] : كمال عايشي ، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، على الموقع الالكتروني: http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/59/3/experience.pdf، تاريخ التصفح 22-01-2016.

ب- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني: كان الاتفاق الثاني مع الصندوق النقد الدولي (FMI) (STANDBY 2) في30 جوان1991، وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات.

إن مجموعة القوانين التي تم إصدارها في هذه الفترة توحي بأن الجزائر عازمة على تطبيق الاصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي وكانت الانجازات المحققة كالتالي:[1]

-تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى غاية جويلية 1992 وخاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطية والكمالية.

- إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير وفتح الحسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة الجملة.

- إصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة وهيكلة السوق المالي.

- إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية وذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.

وقد عادت الأوضاع المالية و الاقتصادية في الجزائر للتأزم في سنتي 92 / 93، و هذا راجع إلى الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار سنة 1992 إلى 14.9 دولار في ديسمبر 1993، مع تزايد الأعباء المتزايدة لخدمات الديون الخارجية بالإضافة إلى التوقف الذي حدث في مسيرة الإصلاحات الاقتصادية مع استمرار عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

[1] : مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص133.

الفصل الخامس : مرحلة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي (1994-1998)

تمهيد: بعد أن وصلت الجزائر في بداية 1994 إلى حافة الاختناق المالي ، نتيجة الافراط في الاقتراض قصير الأجل الذي تبعه الانخفاض الحاد في أسعار البترول سنة 1986، شرعت الجزائر بداية من أفريل 1994 في إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي ، مدتهما الاجمالية أربع سنوات، مرفقتين باتفاقيات إعادة جدولة الديون الخارجية العمومية، ولدى نادي لندن فيما يتعلق بالديون المصرفية.

1- برنامج الاستقرار الاقتصادي (أفريل 94 . مارس 95 (STAND BY3)) :

لجأت السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي بطلب لإعادة جدولة ديونها، وهذه العملية أعطت الضوء الأخضر للجزائر لإبرام اتفاقيات عديدة، وكانت مدة الاتفاق سنة، وتتمحور أهداف برنامج الاستقرار الاقتصادي في إطار مخطط متوسط المدى يهدف إلى استرجاع النمو الاقتصادي و توزيعه بطريقة مثلى، لمحاربة البطالة عن طريق اختيار القطاعات ذات الأولوية، خاصة السكن، الصناعات الصغيرة و المتوسطة، التحكم في التضخم، تحسين فعالية الشبكة الاجتماعية و ارتكز هذا البرنامج على جملة من المحاور [1] :

-وضع إستراتيجية تنموية تقوم على فكرة توزيع النمو بين القطاعات الحساسة وذات الأولوية الاقتصادية، كقطاع السكن والصناعات الصغيرة والمتوسطة بغرض تحقيق أهداف هذا البرنامج.

- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية خفض البطالة تدريجيا.

- التحكم في التضخم ومقاربته بالمعدل العالمي الذي يتراوح بين 3% و4%.

- المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأكثر تضررا من هذه التصحيحات الهيكلية.

---

[1]: كمال عايشي، مرجع سبق ذكره.

-استعادة توازن ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطيات النقد الأجنبي.

- تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة 40.17% في انتظار الوصول إلى مرحلة التحرير الكامل للدينار.

-تخفيض عجز الميزانية إلى 0.3 % من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الاجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية.

- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي المتعلقة بالقطاعات السكانية الأكثر تضررا، حيث قدر حجم العجز في حدود 2 مليون وحدة سكنية. [1]

ويبدو من هذه الشروط والإجراءات المطبقة سيكون لها تأثير على الفئات الاجتماعية الضعيفة خاصة من خلال تخفيف تأثير خفض سعر الصرف وإلغاء إعانات الدعم العامة وعليه فقد شرعت الجزائر خلال عام 1994 في إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي .

2- برنامج التعديل الهيكلي 1995 - 1998: حددت مدة ثلاث سنوات فترة لازمة لتطبيق هذا البرنامج الذي يحتوي على عدة عناصر تشكل مجموعة متكاملة من الإجراءات تنفذ من طرف الدولة بهدف إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية و إقامة العناصر المشكلة لاقتصاد السوق . ولقد تضمن البرنامج أهداف عديدة منها [2] :

---

[1] :عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2]: زغيب شهرزاد ، (2009): الشراكة الأورو . جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 52)، المجلد ب ، ص 334 .

– وضع نظام تسيير اقتصادي يضمن من جهة الاستقرار المالي و دعم مستوى معيشة الفئات المحرومة، ومن جهة ثانية يحقق نموا اقتصاديا من أجل استيعاب الزيادة في القوة العاملة .

– تقليص الضغط التضخمي من أجل تحقيق التقارب بين المعدلات السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية .

–الحد من التدخل الدولة في النمط الاقتصادي و تحفيز القطاع الخاص على الدخول في نشاطات إنتاجية و هذا بتوفر عوامل أساسية :

. ارتفاع معدل الإدخار المحلي .

. تحقيق نمو في رأس المال البشري .

. الاستقرار السياسي .

و لتحقيق تلك الأهداف كان تمويل البرنامج بمشروطية صندوق النقد الدولي .

3– أثر سياسة التعديل الهيكلي للفترة (1994–1998) على الاقتصاد الجزائري :

أظهرت الجزائر سجلا قويا من التطبيق بالنسبة لبرامج تحقيق الاستقرار و التكييف الهيكلي التي بدأت عام 1994 بدعم من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و قد أرسى الاستقرار الناجح في مواجهة أسعار البترول المتقلبة، و تحقيق بعض التقدم في مجال الإصلاحات الهيكلية الأساس للنمو الاقتصادي حيث تمكنت الاصلاحات المدعمة من قبل المؤسسات الدولية من تحقيق نتائج إيجابية في ما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية تمثلت أساسا: [1]

[1] : أحمد دبيش، نسيمة أوكيل، مرجع سبق ذكره، ص 161.

– تحسن الميزان التجاري بانتقاله من حالة العجز ب 4.64% و 2.87 % خلال سنتي 1994 و1995 على التوالي إلى وضع موجب بتحقيقه فائضا قدره 33% و 37% خلال سنتي 1996 و 1997 على التوالي.

– نجم عن تطبيق سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي تراجع في معدل التضخم من 39 % سنة 1994 إلى حدود 6% في نهاية سنة 1997 على إثر تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار.

– ارتفاع قيمة الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي من 1.5 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 1993 إلى 2.1 مليار دولار مع نهاية سنة 1995، ثم 8 مليارات دولار في نهاية 1997.

– انتقال وضعية الميزانية العامة للدولة من حالة عجز قدر سنة 1993 ب 9% من الناتج المحلي، إلى فائض زادت نسبته على 3% سنة 1996 و 2.4% سنة 1997.

– حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا بلغ 3٪ سنويا في المتوسط من عام 1999إلى عام 2002، و تحقق أداء مماثل في النمو من القطاع غير الهيدروكربوني و غير الزراعي ، تصدره نمو حقيقي قوي في القيمة المضافة من الصناعات التحويلية التي يقوم بها القطاع الخاص بنسبة 5٪ ، و بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 4.1٪ في عام 2002 [1] .

– بالنسبة للمديونية الخارجية التي لجأت إليها الجزائر، فإن الوضعية الإجمالية الخارجية لم تتوقف عن التحسن منذ 1994 كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية الخارجية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية و كذلك تحسن أسعار النفط في

[1] : محمد راتول ، (2004): الجزائر، المغرب ، تونس : التقدم في مجال التنمية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد 01) ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، ص 263 .

السوق الدولية، كما أن المتتبع لتطور خدمة الدين الخارجي يلاحظ الانخفاض المحسوس لها خلال الفترة التي أعقبت إعادة الجدولة [1] .

كما حققت الجزائر تقدما في مجال تحسين المؤشرات الاجتماعية، و إن كان تقدما محدودا فقط خلال العقد الماضي، فقد انخفض عدد الفقراء بحلول عام 2000 نتيجة زيادة الإنفاق العام و الانتعاش في القطاع الصناعي الخاص غير البترولي، وللإشارة قدر عدد الفقراء سنة 1995 بنحو 4 ملايين فقير، أي ما بعادل 14% من السكان، ويظهر الفقر بصورة أوضح في المناطق الريفية أكثر منه في المدن، ومند أوائل السبعينات حتى عام 2001، ارتفع العمر المتوقع من 56 إلى 71 سنة بينما انخفض عدد المواليد الذين يموتون قبل بلوغ العام الأول من العمر من 120 إلي 39 (لكل 1000 مولود حي)، ومن عام 1990 حتى 2000، أسفرت التحسينات التي أدخلت على التعليم على تخفيض للأمية من 36 ٪ إلى 24 % بالنسبة للرجال، ومن 59 ٪ إلى 43 ٪ بالنسبة للنساء .[2]

[2] : بطاهر علي ، مرجع سبق ذكره، ص 202 – 203 .

[1] : محمد راتول، مرجع سبق ذكره ، ص 266.

الفصل السادس: مرحلة برامج النمو الاقتصادي 1999 إلى يومنا هذا

تمهيد:

بعد الانتهاء من برامج التعديل الهيكلي، عملت الجزائر على وضع برامج انمائية تعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، وإلى تخفيف تكلفة الاصلاحات المنجزة، والمساهمة في اعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية ، وتتمثل هذه البرامج في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

1 . دوافع تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي و أهدافها :

أ . دوافع تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي :

إن برامج الانعاش الاقتصادي ابتداء من البرنامج الأول (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، والبرنامج الثالث الذي غطى الفترة (2010-2014) تمثل تعبيرا عن التوجهات الجديدة للاقتصاد الجزائري، بغلاف مالي يتجاوز 280 مليار دولار، تهدف الحكومة من خلاله إلى تدعيم البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والإدارية. فالزيادة في ميزانية التجهيز في الانفاق العام للدولة كان واضحا. [1]

[1] : Youcef Benabdallah, Kamal Oukaci, Nadia Chettab, (2011): l'économie algérienne face à la crise : les effets de la conjoncture ou vulnérabilité structurelle, dans « Après la crise, quelles perspectives pour l'intégration commerciale en Méditerranée ?, éditions publisud ,France, p 236.

وهناك عدة دوافع جعلت الجزائر تتخذ القرار بتطبيق سياسات الانعاش الاقتصادي نوجزها في العناصر التالية [1] .

. ضعف معدل النمو الاقتصادي : أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية ، إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1987- 1994 ما نسبته 0.5 % .

كما أن ضعف معدلات النمو الاقتصادية المسجلة، كان مصحوبا بانخفاض معدل استخدام الموارد و الطاقات المتاحة للجهاز الإنتاجي، وهو ما أدى إلى اقتناع الحكومة بضرورة تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار، بغية رفع الطلب الداخلي، ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي .

. ارتفاع معدل البطالة : تعد مشكلة البطالة بين أخطر و أعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته من آثار اقتصادية و اجتماعية، لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال و إلى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج و سياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية .

و يرجع ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر لعدة عوامل متداخلة. فبالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 في رفع معدلات البطالة من خلال ضعف معدل النمو الاقتصادي و توقف الاستثمارات العمومية منذ سنة 1986.

---

[1]: نبيل بوفليح ، (2013): دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 . 2010 ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية (العدد 09)، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، ص ص 43 . 44 .

كما أن الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداء من سنة 1989، و التي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1994 . 1998 ساهمت في رفع معدل البطالة من خلال إجراءات تسريح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عانت من حالة عجز هيكلي و ما يلي ، إذ بلغ عدد العمال المسرحين خلال الفترة (1994 . 1996) : 300000 عامل حسب أرقام المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال هذه الفترة في محاولة لتقليص حجم البطالة .

وفي ظل هذا الواقع المأساوي و في ظل المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل خفض نسبة البطالة .

ب . أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي :

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي : [1]

. تنشيط الطلب الكلي .

. دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة .

. تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية .

مما سبق يمكن القول بأن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي و تخفيض معدلات البطالة .

[1] : www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm, consulté le 13-02-2013.

2 : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 :

2-1: مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري للإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2004 بهدف إلى تحفيز الطلب الإجمالي عن طريق الزيادة في نفقات التجهيز العامة .

استجابة للمتطلبات الملحة لأفراد المجتمع، و يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات، و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية ، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري ، النقل تحسين

المستوى المعيشي و تنمية الموارد البشرية ، و ذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية [1] .

ويوضح الجدول أدناه التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي لهذه الفترة .

---

[2]: كريم زرمان ، (2010): التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2009 ، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية (العدد 07) ، جامعة محمد لخضر ، بسكرة ، ص 200 .

جدول رقم (3) : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2004

سنوات القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
1)أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	% 40.1
2) تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	% 38.8
3) دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	% 12.4
4) دعم الإصلاحات	30.0	15.0	.	.	45.0	% 8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص81.

إن الجدول أعلاه يبين لنا :

إن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج ، حيث استفاد بنسبة 40.1 % من لإجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، و هو ما يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986، و الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين، و التي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع يساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة و الخاصة، من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة مباشرة أو غير مباشرة، و

بالتالي تقليص نسبة البطالة، و يساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، و بالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية و الأجنبية.

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية و البشرية : 38.8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وكان الهدف منه تحديد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، والتدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين. موجهة أغلبيتها لتشجيع انجاز مخططات تنمية البلديات والتوزيع التوازني للتجهيزات و الأنشطة على كل التراب الوطني، كما شمل هذا البرنامج ميدان الشغل والحماية الاجتماعية، وهذا بتوفيره ل 70000 منصب شغل دائم خلال تلك الفترة، أما فيما يخص النشاط الاجتماعي فيتعلق الأمر بالتضامن مع السكان الأكثر ضعفا وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة في هذا المجال.

. أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري فقد خصص له 12.4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، و هذا راجع لاستفادة القطاع من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 و هو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، و هو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و بالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر .

وقد ركز هذا البرنامج على ترقية الصادرات الفلاحية، وحماية المناطق الرعوية من التصحر والجفاف، ودعم انتاج الحبوب وتشجيع المؤسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي، ومعالجة ديون الفلاحين، وتبلغ تكلفته 55.4 مليار دج، وتدعيم قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بتهيئة الموانئ وتوفير مناطق التبريد والنقل لتحسين شروط استغلال الثروة السمكية

ويتكفل بإنجاز هذا البرنامج الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي وتربية المائيات(FNAPAA) وتقدر تكلفة البرنامج ب 9.5 مليار دج[1].

. فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات بـ 8.6 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات السياسية المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم و ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، عصرنة ادارة الضرائب وتهيئة المناطق الصناعية، وتدعيم صندوق المساهمة والشراكة لجلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

فقد أكد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على تعميق الإصلاحات الاقتصادية ، و يمكن إيجاز أهم أهداف هذه الإصلاحات في النقاط الأساسية التالية [2] :

. تحسين تسيير المالية العمومية .

. ترقية الاستثمار و الشراكة و الخوصصة .

. الفلاحة و التنمية .

. قطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية .

. اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

2-2: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2004 :

---

[1]:Plan de relance économique, pp 8-9, http://www.consulatalgeriementrel.com/src/formulaires/economie/plan – de ralanceeconomique.pdf, consulté le 19-04-2013.

[1]: ريال زوينة ، (2010): تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و أثرها على جلب الاستثمار الأجنبي، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي (العدد 9) ، المدرسة العليا للتجارة، ص 14.

لقد كان أساس البرنامج هو استخدام عائدات البترول غير المتوقعة من أجل تنمية الطلب الإجمالي و دعم الإنتاج الفلاحي و النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كانت أهم نتائج هذا البرنامج :

. نمو مستمر يساوي في المتوسط 4.75 % طوال السنوات الأربعة بنسبة 6.9 % سنة 2003، و نمو حقيقي بـ 5.5 % خلال سنة 2004 . وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (4): تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2001-2004

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار أمريكي)	54.9	55.9	66.5	82.5
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي(%)	2.6	4.0	6.9	5.5

المصدر: هواري عامر، قاسم حيزية،" السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها"، ص08، www.univ-soukahras.dz/eprints/2013-20-5881f.pdf، تاريخ التصفح 15-09-2015.

ويرجع النمو المحقق إلى نمو قطاع البناء والأشغال العمومية نتيجة المشاريع الاستثمارية الضخمة وأعمال إعادة بناء ما دمره الزلزال، وكذلك قطاع الخدمات هو الآخر انتعش (خاصة خدمات النقل والتوزيع والتجارة) خاصة الواردات، وهذا ما انعكس على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع من 1779 دولار أمريكي إلى 2553 دولار أمريكي سنة 2004. كما انخفضت معدلات البطالة من خلال هذا البرنامج حيث وصل إلى17.7% سنة 2004، بعدما كان 27.3% سنة 2001. [1]

[1]: هواري عامر، قاسم حيزية، مرجع سبق ذكره، ص ص9-10.

. استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار 3.700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2350 مليار دينار من الإنفاق العمومي .

. انخفاض الديون العمومية الخارجية من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار ، كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003 .

. انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية، و كذلك بناء و تسليم الآلاف من المساكن الجاهزة [1] .

. ارتفاع حصيلة احتياطات الصرف إلى 43.11 مليار في نهاية 2004 .

. تطور بطيء في تجسيد برنامج الخصخصة، حيث نجد الحكومة قد أعلنت في سنة 2002 على خصخصة جزئية و كلية لـ 100 مؤسسة، إلا آن هذه العملية لم تتم بسبب معارضة النقابات العمالية من جهة و التغيير في نظام العمل للوزارة المكلفة بالخصخصة التي أصبحت تعمل تحت وصاية رئيس الحكومة بهدف وضع آفاق للخصخصة وفق عمليات محددة من جهة أخرى [2] .

وترجع النتائج المحققة في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار النفط وهو ما يسمح بالقول إن وجود هذا القطاع الضخم من الموارد الطبيعية يعتبر عنصر مهم في تطور معدلات النمو من جهة و يعتبر معلم هام من تشكيل هيكل الاقتصاد الجزائري فأضعف بدوره الحوافز لتنمية إنتاج السلع و تطورها خارج المحروقات وهي الجهود الواجب التركيز عليها حاليا من خلال الاستفادة من تطورات أسعار النفط في ترقية هذا الضعف الهيكلي الذي يطبع الاقتصاد الجزائري منذ مدة على اعتبار أنه تابع لقطاع المحروقات وأن الصورة تقتضي تنوع قاعدة الصادرات خارج إطار

---

[1]: كريم زرمان، مرجع سبق ذكره ، ص 205 .

[2] : زغيب شهرزاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 335 . 336 .

المحروقات. و دعم الجهود الموجودة حاليا من خلال توجيه اهتمام الشباب المنتجين نحو هذا الانشغال و هو ما يسمح بدعم الإنتاج الوطني و زيادة إمكانية النمو الاقتصادي .

3 : برنامج دعم النمو 2005 . 2009 :

3-1: مضمون برنامج دعم النمو 2005-2009:

يهدف هذا البرنامج إلى ضمان استمرارية الإنفاق العمومي، و تم تخصيص 16 مليار دولار من قبل الدولة لاستيراد مواد التجهيز ومواد موجهة لأدوات الإنتاج بهدف استعادة المؤسسات لنموها و الشروع في إحلال الواردات، و تم تخصيص أكثر من 160 مليار دولار لبرنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005 . 2009 ومن ثم فإن هذا البرنامج يهدف إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة، و إلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي توفيره لموارد معتبرة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ساعد على تحسين مستوى معيشة السكان، تنمية البنية التحتية للبلاد لا سيما شبكات النقل والأشغال العمومية و التركيز على الفلاحة و التنمية الريفية .

و جاء برنامج دعم النمو بخمسة محاور تمثل مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية يمكن إيجازها على النحو التالي [1] :

. برنامج تحسين معيشة السكان .

. برنامج تطوير المنشآت الأساسية .

. برنامج دعم التنمية الاقتصادية .

. برنامج تطوير الخدمة العمومية .

. برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال .

---

[1]: ريال زوينة ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

ويمكن إبراز حجم المبالغ المرصودة للبرنامج و توزيعها حسب القطاعات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5) : التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

البرنامج	المبلغ	النسب المخصصة للبرنامج
1 . برنامج تحسين ظروف معيشة السكان :	1908.5	% 45.5
. السكن .	555	
. التربية ، التعليم العالي ، التكوين المهني .	399.5	
. البرامج البلدية للتنمية .	200	
. تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية	250	
. تزويد السكان بالماء ، الكهرباء ، الغاز	192.5	
. باقي القطاعات.	311.5	
2 . برنامج تطوير الهياكل القاعدية :	1703.1	% 40.5
. قطاع الأشغال العمومية و النقل	1300	
. قطاع المياه	393	
. قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3 . برنامج دعم التنمية الاقتصادية :	337.2	% 8
. الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري	312	
. الصناعة و ترقية الاستثمار	18	
. السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف	7.2	
4 . برنامج تطوير الخدمة العمومية :	203.9	% 4.8
. العدالة و الداخلية	99	
. المالية و التجارة و باقي الإدارات العمومية	88.6	
. البريد و التكنولوجيا الحديثة للاتصال	16.3	
5 . برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال	50	% 1.2

المصدر : رئاسة الحكومة ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على الموقع:

www.cg.gov.dz/psre (11-03-2012)

لقد خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما يقارب 45.5% من موارده لتحسين ظروف معيشة السكان لإحداث تقدم ملحوظ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والمتعلقة بالتعليم والتكوين والرعاية الصحية وتوفير السكن ....الخ، كما خصص حوالي 40% من موارد البرنامج لتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر في العشرية الأخيرة من التسعينات، خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية، كما خصص البرنامج حوالي 8 % لدعم التنمية الاقتصادية أي بقيمة مالية تقدر ب 337.2 مليار دج خصوصا القطاعات المنتجة (الصناعة و الفلاحة)، كما ركز البرنامج أيضا على تطوير الخدمة العمومية وتحديثها بنسبة 4.8%، بالإضافة إلى اعتماد 50 مليار دج لتطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال أي حوالي 1.2% من مخصصات البرنامج.

3-2: نتائج برنامج دعم النمو 2005-2009:

يمكن إجمال أهم نتائج هذا البرنامج من خلال العناصر التالية: [1]

- تم إيصال الكهرباء بنسبة 98%.

-إنجاز شبكة طرقات تقدر ب 110000 كلم.

-حدوث تحسن في المناخ الاستثماري.

-نمو بعض القطاعات كقطاع البناء الأشغال العمومية والأنشطة المرتبطة بها(مواد بناء، المناجم، المقالع...)، الماء والطاقة.

[1]: جديدي روضة، (2013): أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 المنعقد في 12و 13 مارس 2013،كلية العلوم الاقتصدية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص07.

- –حدوث تحسن في القطاع الفلاحي حيث حقق نموا يقدر ب 19.7%.

–تحسن في المستوى المعيشي للسكان.

–ارتفاع متوسط الدخل الفردي الذي بلغ 4746 دولار في 2008.

–ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 329338 مؤسسة سنة 2005 إلى 455000 مؤسسة سنة 2009 .

- شهدت معدلات النمو انخفاضا مستمرا، ويرجع ذلك بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، وانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك من جهة أخرى[1]، إذ تراجعت أسعار البترول من 99.97 دولار سنة 2008 إلى 62.25 دولار سنة 2009، ويبين الجدول الموالي تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي .

[1]: خير الدين معطى الله، سامية بزاري، (2013): البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014 المنعقد في 12و 13 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصدية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص16.

جدول رقم (6): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	102.7	116.8	135.3	171.0	139.8
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (%)	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (%) خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3

المصدر: هواري عامر، قاسم حيزية،" السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها"، ص ص 10-11 ، على الموقع الالكتروني:

www.univ-soukahras.dz/eprints/2013-20-5881f.pdf، تاريخ التصفح 15-09-2015.

فمن خلال الجدول يتضح أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي عرف انخفاضا مستمرا حيث انتقل من 5.1 % سنة 2005 إلى 2.4% سنة 2009، بينما شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات ارتفاعا ملحوظا فقد وصل إلى 9.3% سنة 2009، بعدما كان 4.7% سنة 2005، حيث مازال قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات يحققان معدلات نمو جيدة وهذا راجع إلى التوسع في الأشغال العمومية [1].

- سجل معدل البطالة انخفاضا محسوسا من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2 % سنة 2009.[2]

[1]: هواري عامر، قاسم حيزية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2]: خير الدين معطى الله، سامية بزاري، مرجع سبق ذكره، ص 16.

4 . برنامج الاستثمار العمومي 2010 .2014: أو المخطط الخماسي الثاني خصصت الدولة له قوام مالي قدره 21.214 مليار دينار أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، رصدتها الدولة لتعزيز مقومات الاقتصاد الوطني للسنوات الخمس القادمة و هذا في إطار برنامجين هامين :

استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار، كما سيخصص مبلغ 156 مليار دولار للمشاريع الجديدة .[1]

ويحدد هذا المخطط وسائل إعادة بعث أنشطة الدوائر الانتاجية من خلال تسهيل الاستثمار بغية الخروج من الحلقة المفرغة للإنفاق الحصري لعائدات المحروقات وتقويم القطاعات الاقتصادية خصوصا القطاع الصناعي.[2]

ويخصص المخطط إجمالا أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال[3]:

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية : منها 1000 إكمالية و850 ثانوية و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

---

[1]: جديدي روضة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] :Nadia CHETTAB (2015) : L'économie Algérienne : une re-industrialisation qui appelle un nouveau regard des pouvoirs publics, confluences internationales, institut national d'études de stratégie globale, Alger, p 18.

[3]: برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014، www.algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf، تاريخ التصفح 20-09-2015.

– أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مرآبا صحيا متخصصا و 377عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

– مليوني (02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.

– توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

– تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

– أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

– وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

هذا ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية حيث خصص:

– أكثر من 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

– أكثر من 2.800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري .

– ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.

– وما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

كما يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال:

- أكثر من 1.000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية.

- وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل .وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

- وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

جدول رقم (7) : التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010 . 2014

الوحدة : مليار دينار جزائري

البرنامج	المبالغ المخصصة البرنامج	%
1 . برنامج تحسين ظروف معيشة السكان :	9903	% 45.42
. السكن .	3700	
. التربية ، التعليم العالي ، التكوين المهني .	1898	
. الصحة .	619	
. تحسين وسائل و خدمات الإدارات العمومية	1800	
. باقي القطاعات [1] .	1886	
2 . برنامج تطوير الهياكل القاعدية :	8400	38.52
. قطاع الأشغال العمومية و النقل	5900	
. قطاع المياه	2000	
. قطاع التهيئة العمرانية	500	
3 . برنامج دعم التنمية الاقتصادية :	3500	16.05
. الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري	1000	
. دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
. دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل	500	

المصدر : نبيل بوفليح ، (2013): دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 . 2010 ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية (العدد 09)، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، ص48.

إن القراءة المتأنية والموضوعية للبرنامج 'الجديد' وحيثياته تؤكد أن مقاربة الجزائر لم يطرأ عليها أي تغيير للاعتبارات الخمسة التالية: [1]

أولاً، لم تقدم الدولة حصيلة وافية لما أنجز في المخططات السابقة، على الرغم من أن هذا شرط ضروري قبل الانطلاق في أي مخطط جديد، وهذا لتفادي النقائص والأخطاء التي حدثت سابقا.

ثانياً، لقد اتّسم إنجاز المخطّط السابق بالتعثّر والتبديد الكبير للموارد العمومية. فالبرنامج الخماسي المقبل يرصد مبلغ 130 مليار دولار، وهو ما يعادل 45% من الميزانية الإجمالية، لإنجاز مشاريع سبق أن برمجتها الحكومة في إطار المخطّط السابق، ولم تُنفّذ. وربما يعود السبب في رصد هذا المبلغ الإضافي الضخم إلى أخطاء في تقدير تكاليف المشاريع، كما قد يكون مردّه الضعف في وتيرة إنجاز المشاريع المُبَرمَجة والتي تجاوزت السقف الزمني التي حدد لها. وفي كلتا الحالتين فإن رصد 130 مليار دولار لاستكمال مشاريع كانت ضمن البرنامج السابق، إشارة قوية إلى خلل عميق في البرمجة والتدبير.

ثالثاً، البرنامج الخماسي2010-2014 لا يعدو كونه قائمة من المشاريع تم إعدادها من طرف وزارات مختلفة، كلّ حسب ميدانه، ثم تمّ تجميعها وإضافة بعضها إلى البعض الآخر لتصبح برنامجا. ذلك أن الطابع القطاعي يطغى على حساب المنظور الشمولي. فقراءة البرنامج لا توحي بوجود أي إستراتيجية تنموية واضحة المعالم لدى الحكومة الجزائرية، إذ هو يركّز على

[1]: الحسن العاشي، البرنامج الخماسي الجزائري: فرصة للإقلاع الاقتصادي أم استمرار لنهج التبذير، على الموقع الالكتروني: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=41344، تاريخ التصفح 18-09-2015.

أعداد المدارس، والمستشفيات، ومناصب التوظيف، والمساكن، من دون الحديث عن سياسات وأهداف نوعية في مجالات التعليم و الصحة، والتشغيل والسكن. وهي بالمناسبة ميادين تحتاج إلى معالجة كيفية عميقة، لا إلى إضافات كمية.

رابعا، إن الاستثمارات العمومية شرط ضروري، إلا أنه غير كافٍ بمفرده لتحقيق التنمية الاقتصادية في المديين المتوسّط والبعيد والتي تبقى رهناً بمدى انخراط القطاع الخاص في الاستثمار والإنتاج والتشغيل. ولذلك كان من اللازم إشراك القطاع الخاص عبر الحوار والتشاور حول أولويات الاستثمار العمومي في إطار إستراتجية محددة للتنويع الاقتصادي. كما أنه من الضروري أن تعمل الحكومة على خلق البيئة القانونية الملائمة من أجل تشجيع المبادرة الفردية، والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية على حد سواء. وهذه شروط لاتزال في مجملها غير متوفرة. وتكفي هزالة الميزانية المخصصة للمنشئات الصغيرة والمتوسطة، والتي لا تتجاوز 0.7 بالمئة من مبلغ البرنامج، لتبيان مدى عدم مركزية القطاع الخاص في دائرة اهتمامات الحكومة.

خامسا، إن نجاعة الاستثمار العمومي والحد من سوء التدبير لا يمكن أن تتحقق إلا بتفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة.

ومن خلال تتبع حصيلة المخطط الخماسي 2010-2014 يتضح أن الغلاف المالي الذي تم ضخه للاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة لم يعط نتائج إيجابية فيما يتعلق بمعدل النمو الاقتصادي، حيث قدر متوسط النمو خلال سنوات تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014 ب 2.82%، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (8): معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

2010	2011	2012	2013	2014
%1.6	%3.6	%2.8	%3.3	%2.8

Source : www.ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual, consulté le 20-09-2015.

فمن خلال الجدول السابق يتضح أن معدلات النمو المسجلة خلال هذه الفترة ضعيفة، حيث أن أعلى معدل سجل خلال هذه الفترة كان سنة 2011 وهو لا يتجاوز 3.6% ، وهو ما يدل على ضعف استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال، و جمود الجهاز الإنتاجي و ضعف مختلف الفروع الاقتصادية.

الأمر الذي لا يتناسب مع حجم الاستثمارات أي الأموال التي ضخت. مما يعكس أداء اقتصاديا غير فعال، بعيدا عن مستوى طموحات التنمية الشاملة المتوازنة و المستدامة.

مما سبق يتضح أن النمو الاقتصادي في الجزائر مكلف جدا، حيث يلاحظ أن 1% من النمو تكلف 12.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وفي ظل اصرار السلطات العمومية على نفس الخيار – الاستثمار في البنية التحتية – دون التنويع في محتوى المخططات أو تدعيمها بمحاور أخرى، وهذا لثلاث برامج متتالية فإن التكلفة تتضاعف خصوصا أن تمويل هذا النمو كان بموارد غير متجددة (ريع البترول).[1]

[1] : فوزي مرابط (2015): أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، ص 202.

قائمة المراجع:

أولا : المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- اسماعيل العربي، (1980): التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر .

-بهلول محمد بلقاسم حسن، (1999): سياسة تخطيط التنمية و تنظيم مسارها في الجزائر ، ج 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

- بهلول محمد بلقاسم حسن ، (1999): سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

-عبد الرحمن تومي، "الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق"، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

- عبد اللطيف بن أشنهو، (1982): التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962 – 1980) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- عبد المطلب عبد الحميد، (2009): المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي و العشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية.

- مدني بن شهرة، (2009): الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2- المجلات

-أحمد دبيش، نسيمة أوكيل، (2014): الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العدد65)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

- الطيب داودي، ماني عبد الحق،(2008): تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العموميةالجزائرية، مجلة المفكر، العدد3، جامعة بسكرة.

- بطاهر علي ، (2004): سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد01)، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف.

- بلقاسم ميسوم، (2013): سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 1930-1954، مجلة علوم الانسان والمجتمع، (العدد3) .

- ريال زوينة ، (2010): تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و أثرها على جلب الاستثمار الأجنبي، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي (العدد 9) ، المدرسة العليا للتجارة .

- زغيب شهرزاد ، (2009): الشراكة الأورو . جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 52)، المجلد ب.

- كريم زرمان ، (2010): التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2009 ، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية (العدد 07) ، جامعة محمد لخضر ، بسكرة.

- محمد راتول ، (2004): الجزائر، المغرب ، تونس : التقدم في مجال التنمية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد 01) ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف.

- مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الادارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولة البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد 4، العدد 3.

-نبيل بوفليح ، (2013): دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 . 2010 ، _الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية (العدد 09)، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف .

3-رسائل التخرج

- زايد مراد، (2006): دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق – حالة الجزائر-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع تسيير، جامعة يوسف بن خذة الجزائر، الجزائر.

- فوزي مرابط (2015): أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة.

- عيسى مرازقة، (2006): القطاع الخاص و التنمية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.

- محمد زوزي، (2009): تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلو م التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

4-الملتقيات و المراسيم :

- جديدي روضة، (2013): أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 المنعقد في 12و 13 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصدية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

- خير الدين معطى الله، سامية بزاري، (2013): البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 المنعقد في 12و 13 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصدية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

- الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980، المتعلق بتطبيق إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، العدد رقم 41.

المواقع الالكترونية

- الحسن العاشي، البرنامج الخماسي الجزائري: فرصة للإقلاع الاقتصادي أم استمرار لنهج التبذير، على الموقع الالكتروني:

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=41344، تاريخ التصفح 18-09-2015.

- كربالي بغداد، (2005): نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، على الموقع الالكتروني:

www.webreview.dz/IMG/**pdf**/__4.**pdf**، تاريخ التصفح 30-12-2015.

-كمال عايشي ، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، على الموقع الالكتروني:

http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/59/3/experience.pdf،

تاريخ التصفح 22-01-2016.

-www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm, consulté le 13-02-2013.

Plan de relance économique ; –

http://www.consulatalgeriementrel.com/src/formulaires/economie/plan – de ralanceeconomique.pdf, consulté le 19-04-201

– هواري عامر، قاسم حيزية،" السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها"، www.univ-soukahras.dz/eprints/2013-20-5881f.pdf، تاريخ التصفح 15-09-2015.

– برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014،

www.algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf، تاريخ التصفح 20-09-2015.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

- Ammar belhimer , (1998) : la dette extérieure en Algérie, casbah édition , Algérie.

- H . BENISSAD , (1991) : la réforme économique en Algérie , OPU Algérie.

-Nadia CHETTAB (2015) : L'économie Algérienne : une re-industrialisation qui appelle un nouveau regard des pouvoirs publics, confluences internationales, institut national d'études de stratégie globale, Alger.

-Y.BOUDJNAH ,(2002) : Algérie décomposition d'une industrie.la restructuration des entrprises publiques(1980-2000) l'état en question , éd :Harmattan ,France.

-Youcef Benabdallah, Kamal Oukaci, Nadia Chettab, (2011): l'économie algérienne face à la crise : les effets de la conjoncture ou vulnérabilité

structurelle, dans « Après la crise, quelles perspectives pour l'intégration commerciale en Méditerranée ?, éditions publisud ,France.